هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه فيتعدد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج
عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال
فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساوات يأباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل ح بل رفع اسم التفضيل على
الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين
معموله باجنبي وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه
في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه
في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل تفضل عليه
مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر بالعكس كما لا يخفى
ويعمل في غيرهما اى غير المفعول به والفاعل الظم من المستكن
فانه لاعتباريته لا يكاد يأبى عن عمل عامل هو مستتر تحته
ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر وقال الفاضل عصام ويعمل بلام التقوية
في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى
باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله
المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه
لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن
تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري مطلب للمصدر

على الفعل

المراد بهيمنته على الفعل ان يفيد بعد اله اشتقاق الفعل منه تابعة او عدده وبيانا للنوع او حلوس جلست جلوسا وجلسة جاى

على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم
على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان
العمل انما يكون بالاقتضاء الفاعل فضلا عن المفعول به لكون
النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان
عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا
يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده
لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان
مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران
بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في
العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضربيك زيد او ضرب شديد
زيد عمروا ولا مقترنا بمعلوم الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل
لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في
الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرفا باللام
لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم
عند الاكثر فيه للكل واما عند البعض فيجوز عمله
فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزمه ان
يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن
بالحال مقدر بتمامه مع المضارع فح لا حاجة الى هذا الجواب
لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها
اشهر واكثر استعمالا فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند
ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل
المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب

علامة المصدر الذي هو الضرب

٣ نحو اعجبني ضربك شديدا عمروا لان الحال بمنزلة الوصف في المعنى فيمتنع العمل للعلة المتقدمة وهي ان الوصف يزيل شبهه بالفعل ويضعف لان الوصف للاسماء ٥

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)